

مشروع

لتنظيم السكان في مصر

لأدكتور ونيل كليبر

مدير قسم الخدمة العامة بجامعة الأميركية بالقاهرة



وضع برنامج للمستقبل

متعالج الآن المسألة الرئيسية في هذا البحث

هل من المتيسر وضع برنامج منظم تتخذه أساساً للإصلاحات التي نرجو تحقيقها في المستقبل على الرغم من سرعة نمو عدد السكان وسوء الحالة الصحية العامة وانتشار الفاقة فضلاً عن الاخطار التي تحيط بمصر من الخارج؟ اعتقد أنه أصبح من الواضح لكل انسان أن السياسة التي اتبعت في الماضي كان مكتوباً لها الحبوط سواء أكانت ترمي إلى الحرية التامة للفرد وترك الحبل على الغارب للشعب يعالج مسأله كما شاء أو غير ذلك من الوسائل المعتدلة أم لم تمكن

إذا أردنا اصلاح الامور لا بد من إنشاء توازن وتعاون بين جميع المشروطات الاصلاحية حتى يكون التقدم متساوياً من جميع النواحي بحركة شبيهة بارتفاع الطائرة المجهزة « بالدوامة » التي ترتفع عن سطح الارض إلى الفضاء بحركة عمودية ودفعه واحدة . هناك عدة اقتراحات أعرضها فيما يلي واعتقد انها تحقق ما نصبو اليه من وضع برنامج علمي لتنظيم مستقبل البلاد

وقبل شرح البرنامج يحسن بي أن أوضح الغاية التي أرمي اليها

فأ هو اذن مستوى للبيئة نرجو تحقيقه للأسرة المصرية؟ وهنا يجدر بنا أن نحصر أتيانها في حالة مصر كما هي وألا نحاول تقليد ما نجده عند غيرنا من الأمم تقليداً أعمى ، فلكل بلد عادات خاصة ومطالب قد لا يشربها غيره من البلدان . وليس من المتيسر أن تساوى جميع الشعوب في مستوى معيشة أهلها وتقدمهم في الحضارة ، ومن الخطأ أن نعتقد أنه بعد قرن من الزمن متصل جميع الأمم إلى مستوى واحد من المدنية والرفق

إن المشروع الذي فكرت فيه يرمي إلى إنشاء أسس مكونة من والدين يتفاوت عدد

أطفالها بين الثلاثة والخمسة ويتمنون جميعاً بصحة جيدة ويعيرون حياة محترمة في منازل تتوافر فيها النظافة وبساطة الأثاث ويبال كل منهم نصيبه من العلم وتوافر في المجتمع الذي يحيط بهم جميع الوسائل الصحية من ماء منقى وابتزاز كهربائية وغذوية صحية تقوية وملابس تتجمع بين البساطة والحفاظ على الصحة . ويتوافر فيه كذلك العمل المنيد لكل فرد بحيث يمكن أن تقال كل أسرة ما لا يقل عن مائة جنيه سنوياً فضلاً عن تخفيض أثمان الأراضي وأجور المباني وزيادة التعاون بين طوائف المزارعين والصناع

هذا ولا ننسى ضرورة إنشاء العدد الكافي من المعاهد العلمية والاندبية الرياضية والثقافية لئلا أوقات الفراغ من أبناء الشعب بالنشاط النافع . ثم توفير خرق مواصفات جيدة في جميع جهات القطر وإنشاء إدارة صالحة لإلتهام بالأمور الصحية والزراعية ونشر العدل في ربوع القطر وغير ذلك . هذا وسنكتفي في برنامجنا بتحقيق الإصلاحات المتفردة مع أن هناك وجوهاً أخرى عديدة من أنظمة الإصلاح . مثال ذلك وضع معاشات لتعجزة العاطلين وسن قوانين لتأمين ضد الحوادث وغير ذلك من مظاهر التقدم كأنشاء الحدائق الألهية والملاعب الرياضية والمتاحف العلمية وغير ذلك

ولنبحث الآن في الأحوال اللازمة لتحقيق الشروط التي تستطيع الحكومة أن تأخذها على طاعتها وتمهد السبيل لتغيرها من الهيئات الأهلية . ولتختار أساساً لحسابنا عدداً من السكان لا يتجاوز ١٢٠٠٠٠٠٠ نسمة أو مليونين ونصف مليون من الأسر . وقد يقاسم القارىء وثلاً لا يتخذ عدد سكان مصر كما هو الآن . وجوابي أن السكان في مصر يزيد عددهم ٥ ملايين عن العدد الذي كان يجب أن يكون عليه . ويبلغ عدد الأسر المصرية في الوقت الحاضر نحو ٣٠٠٠٠٠٠٠ عائلة . فإذا كانت الأعمال الزراعية تتيح عملاً لنحو ١٤٠٠٠٠٠ أسرة (أي بمعدل أربعة فدادين لكل أسرة) والأشغال التجارية فيها تسمح لإعالة مليون أسرة بقى لدينا ٩٠٠٠٠٠٠ أسرة بدون عمل كافٍ . وعلى ذلك يمكننا تقدير العدد الزائد من السكان بنحو ٤ ملايين نسمة ولا تكون مغالين في ذلك . ولننظر الآن في مبرانية النفقات العامة التي يجب على الحكومة إلتانها . ولتعالج أولاً مستلزمات الصحة العامة

إذا أخذنا ما تنفقهُ مدينة نيويورك في هذا السبيل أساساً لتقديرنا ببلغ مجموع الأموال اللازمة للعناية الصحية نحو ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في العام أي بمعدل ١٧ قرشاً عن الفرد من السكان . مع العلم بأن هذا المبلغ ليس بالشيء الكثير إذا قابلناه بما تنفقهُ كثير من المدن الأخرى . وكذلك الحالة الصحية في نيويورك أفضل كثيراً مما هي في مصر أما من ناحية التعميم فالتأخذ أن الأطفال الذين في سن التعميم — أي ما بين الخامسة

والرابعة عشر - يبلغ عددهم ٣١٠٠٠٠٠٠. فإذا خصصنا مبلغ ٢٠ جنيناً لتعليم كل طفل فإن مجموع ميزانية التعليم لا يقل عن ٣١ مليون جنية.
وفضلاً عن ذلك فيلزم ما لا يقل عن ٢١ مليون جنية بحسب تقدير محمود شاكر أحد بك وكيل وزارة الصحة لرفع مستوى القطر من الناحية الاجتماعية كانشاء قرى جديدة تتوافر فيها الشروط الصحية والمياه الصالحة للشرب والمجاري المموية وغير ذلك من المشروعات الصحية. فإذا وزعنا هذا المبلغ على ٣٥ عاماً بلغ ما يلزمنا سنويّاً نحو مليونين من الجنينيات. وإذا أردنا تحسين حالة المواصلات بانشاء طرق جيدة تطلب ذلك من ميزانية الدولة ما لا يقل عن مليون جنية.

ويلاحظ أن المشروعات المقدمة لا تشمل إلا الامتحان الاجتماعية العامة التي لا بد من القيام بها لتحقيق غايتها. ومع أن هناك أموراً عديدة تقتضي الاهتمام غير انا ترك ذلك للأفراد والجماعات وبد أن نرفع المستوى الفكري والاجتماعي بينهم. وبما تقدم يتضح لنا أن مجموع المبالغ اللازمة سنويّاً لا تقل عن ٤١٨٠٠٠٠٠٠ جينياً. فضلاً عن الميزانية السنوية الحالية التي تخصصها الحكومة للمصروفات أي ما يبلغ نحو ٣٣ مليون جنية أي أن ميزانية المصروفات السنوية ستبلغ نحو ٥٧ مليون جنية، إذا أضفنا إليها ما سيصرف على ميزانية الدفاع الوطني أي ٧٥٠٠٠٠٠٠. وجدنا أن ميزانية الدولة للمصروفات ستجاوز مبلغ ٨١ مليون جنية. فإذا طعنا أن هذا المبلغ يبادل خمسي مجموع الأيراد الأهلي، اتضح لنا أنه مبلغ باهظ جداً ينقل كاهل بلد فقير كعصر إذ أن نسبة المصروفات عن كل فرد من السكان لا يقل عن ٦ جنينيات ونصف سنويّاً. وقد يمكن تخفيف الضغط على الميزانية العامة بالاتجاه إلى عقد القروض للحصول على المبلغ اللازم لمشروعات الأشغال العامة والاتجاه إلى الاحتياطي غير أن ذلك لا يساعد على نقص ميزانية المصروفات أكثر من ٣ ملايين أو ٤ ملايين من الجنينيات.

ولمقاومة حالتنا بحالة غيرها من الأمم نذكر حالة دولة السويد. فنقول أن ميزانية المصروفات فيها في عام ١٩٣٧ - ٣٨ بلغت نحو ٠٠٠ ر ٥٧٠٠٠٠ جنية ولا يزيد عدد السكان هناك عن ٠٠٠ ر ٣٠٠٠٠٠ نسمة أي النسبة السنوية للمصروفات بلغت ٩ جنينيات لكل فرد. وهذا المبلغ يمثل ثمن الأيراد الأهلي. غير أن تلك الميزانية شملت مصروفات عديدة لم نوردتها في البرنامج الذي وضعناه لقطر المصري.

ولا شك أن أكبر مصعنة نواجهها في هذا السبيل هو كيفية التوصل إلى رفع الأيراد الأهلي بحيث يمكنه تحمل مثل هذه المصاريف وفي نفس الوقت اتقاص عدد السكان إلى ١٢ مليون نسمة فقط والاحتفاظ بهذا العدد ثم العمل على حفظ التوازن بين عدد السكان والموارد العامة.

هناك ثلاثة حلول عامة تخطر بالبال لعلاج هذه المعضلة . وهي :
 أولاً : إيلاء الرسائل التي تتكفل برفع الثروة الأهلية والمحافظة عليها
 (تدقيقاً) إيجاد منفذ للعدد الزائد من السكان عن طريق الهجرة
 (ثالثاً) نقص عدد السكان

(تحسين الثروة الأهلية وصيانتها) سنتناول هذه النقطة بإيجاز إذ أنها تان اهتمام جهات كثيرة فالجماعات الأهلية تبذل جهودها لكشف طرق جديدة للربح . والحكومة من ناحيتها تبدي اهتماماً جدياً بهذا الموضوع . فوزير التجارة الحالي يفكر في تعيين لجنة يسهلها بدراسة طرق تحسين التجارة والصناعة . ولا شك أن الرغبة في الربح والمطالب السياسية سيكون لها أثر فعال في تحقيق النجاح

غير أنني أريد أوجه الانظار الى ضرورة صيانة الثروة الزراعية بالمحافظة على الأراضي الزراعية وزيادةها . فقد سبق أن قلنا أن أكثر من ٩٠ ٪ من الثروة الأهلية في مصر عمادها الأراضي الزراعية . ولا شك أن استعمال جزء من تلك الأراضي لغراض الزراعة كانشاء المساكن والمنشآت والمدافن والحداث العامة وغير ذلك من مظاهر الترف سينتج عنه نقص الأراضي المخصصة للزراعة . أما الأراضي التي تشمل لخر الثروات والشاء الطرق والحضوط الحديدية وغير ذلك من المشروعات العامة فلا تعتبر من الأراضي التي تخسر الزراعة إذ أن تلك المشروعات لا بد منها لنجاح الزراعة . ولكي توفر الأراضي لأغراض زراعية قد نضطر في المستقبل الى انشاء المساكن وغير ذلك من أسباب الترف في الأراضي الصحراوية . وقد رهن الأقاليم على بندي مصر الجديدة والحادي على صلاح الصحراء لسكن . وهناك ما لا يقل عن ٥٠٠.٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية الخصبه تشمل لأغراض تجارية وإنشاء المساكن في الوقت الحاضر . إن اتسع بعض المدن الكبرى كاسيوط والحيزة وططا اتمام العشرين السنة الماضية على حساب الأراضي الزراعية لما يدعو الى التفكير في مصير الزراعة المصرية في المستقبل . وبيننا ضرورة صيانة الأراضي الزراعية من الاستغلال لأغراض أخرى إذ أن كل فدان يؤخذ من الزراعة يؤدي الى حرمان بعض الفلاحين عيشهم

(الهجرة الى الخارج) ماهي الية التي تصلح لايواء المهاجرين من مصر ؟ هناك منطقتان قد نجد فيهما ما يحقق غرضنا . وهما السودان والعراق . أما الحبشة فبعيدة الثاني في الوقت الحاضر لاعتبارات سياسية

وتبلغ مساحة السودان المصري الانكليزي نحو مليون ميل مربع (٥٠٠.٠٠٠ و ٥٩٠.٠٠٠ كيلومتر مربع) وهذه المساحة تعادل نصف مساحة القطر المصري بأكمله ونصف ضعفها ، بما في ذلك

الأراضي الصحراوية. وقد تدر عدد سكان السودان في عام ١٩٣٨ بنحو ستة ملايين نسمة. كما ان كثيراً من الأراضي السودانية لا تصلح للزراعة في الوقت الحاضر وهناك مساحات واسعة من المستنقعات والأراضي الرملية غير ان هناك اعتقاداً بإمكان تحويل ملايين من الأفدنة الى اراضٍ صالحة للزراعة. وفي ارض الجزيرة الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الايض—وهي صغيرة بالنسبة الى مساحة السودان—ملا يقل عن ثلاثة ملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة. وهذا العدد يعادل نصف مساحة الأراضي الصالحة في مصر. وجنوب هذه المنطقة تجد اراضي السد ومستنقعات بحر النزال عند اعالي النيل الايض وهي مما يمكن تحويله الى اراضٍ خصبة وتبلغ مساحة تلك الأراضي نحو ٦٢٥٠٠ كيلومتر مربع او ما يعادل ضفي مساحة الأراضي الزراعية في مصر. وهذه المنطقة « نظراً لموقعها الجغرافي ومناخها وغزارة امطارها تعتبر من الأراضي الثمينة التي لا يمكن تركها كما هي الى الابد دون الانتفاع بها. وهناك ما يبعث على الاعتقاد انها ستحول في المستقبل الى مراعي خصبة او مزارع غنية او غابات ثمينة » (١) فإذا أضفنا الى ذلك نحو ٥٤١ و ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي المرصعة الواقعة في حوض بحر النزال يبلغ مجموع الأراضي الصالحة نحو ٥٠٠ و ٦٠٣ كيلومتر مربع اي ما يزيد عن مساحة الأراضي الزراعية في مصر نحو ١٧ ضعفاً

وهناك تفكير قائم منذ عدة اعوام يرحى الى ترح المستنقعات وتجفيفها لكي يمكن الانتفاع بما يزيد عن ١٢ و ٠٠٠ متر مكعب من الماء الذي يتبخر سنوياً دون الانتفاع به، وقد يتحقق هذا المشروع عند انشاء خزان جديد على النيل عند بحيرة البرت. فاذا امكن لمصر الانتفاع بهذه الأراضي باصلاحها واعدادها للزراعة وجد المصريين متفذاً لسد حاجتهم الى الهجرة

اما مملكة العراق وان تمكن ابد عن مصر من السودان غير انها أكثر مشابهاً في مناخها وحاصلاتها ونظمها الاجتماعية لمصر وتبلغ مساحة العراق نحو ١٤٣ و ٠٠٠ ميل مربع وعدد سكانها نحو ٢ و ٨٢٤ و ٠٠٠ نسمة أي بمعدل ٩٠ شخصاً لكل ميل مربع من الأراضي الزراعية ولذا فان هناك حاجة شديدة الى الايادي العاملة في العراق. وبالنظر الى السهول العظيمة الواقعة في شمال العراق والقرى العديدة المتشرة في كل ناحية والحرايب المدفونة تحت الرمال يمكننا ان نستنج ان هذه البلاد كانت أهلة بعدد عظيم من السكان في وقت ما. ولاشك انه يمكن اسكان بضعة ملايين اخرى زيادة على السكان الحاليين ونظراً لوحدة اللغة وثقافة العادات والطرق الزراعية بين المصريين واهل العراق لا بد ان تنفع العراق من هجرة المصريين اليها

فإذا أمكن حل الناحية السياسية للمسألة يمكن تخصيص الامانات المالية لمن يطلب المهاجرة الى

(١) انظر كتاب « ضبط مجرى النيل » لماكدونالد

البراق والسودان. ولاشك أن كثيرين من الفلاحين ذوي الشجاعة والطموح سيقبلون على الهجرة مع ما في ذلك من مجازفة إذا استغضبهم الحكومة اراضي جيدة وقدمت لهم المساعدة اللازمة بدء حياة جديدة هناك

ولاشك أن تنفيذ مثل هذا المشروع سيعود بالنفع على كلا البلدين إذ إن الاراضي التي تفتح تصيها بين المهاجرين ليست سوى اراضٍ قاحلة لا يفكر احد من الاهل في الاتفاع بها الآن. بل إن الاراضي المهمة في السودان يمكنها ابواء عدد من السكان بوازي مجموع سكان القطر المصري في الوقت الحاضر مع بقاء نسبة الأزدحام في الميل المربع أقل مما هي عليه الآن عشرة اضعاف. هذا وقد أصبحت بعض الانظار إلى بلاد البرازيل في اميركا الجنوبية حيث تقع في الجزء الجنوبي الشرقي منها اراضٍ قليلة السكان وهي لا تختلف كثيراً عن مصر في مناخها وجاصلتها الزراعية. واللغة العربية معروفة هناك نظراً لوجود عدد كبير من المهاجرين المصريين. غير ان هذه المسألة في حاجة إلى دراسة دقيقة قبل البت فيها

(٣ - تحديد النسل) قبل ان نعالج هذا الموضوع يحسن بنا ان نبحث الاتجاهات الاجتماعية وعادات الجمهور بشأن الأطفال. وقد يسرني أن اجمع بعض البيانات من جهات مختلفة عن سبب تطلق الناس في مصر بالأطفال ورغبتهم في الاكثار من الذرية. وفيما يلي خلاصة ما وصلت إليه

- ١ - الأطفال هبة من الخالق وتحقيق لمشيئة تعالى. ومن يحاول مقاومة مشيئة المولى يستحق العقاب. وكثير من الناس يفسر موت اطفالهم بأنها عقاب لهم لحب
- ٢ - يتضرر رب كل أسرة بكثرة الاولاد ويطمع كل رجل ان يصح شيخاً لقيمة عند بلوغه من الشيخوخة. وفي الوجه القبلي حيث تكثر المنازعات تمر كل أسرة بعدد افرادها وتجد في كثرة عددهم ضامناً لسلامتهم
- ٣ - يساعد الاولاد آباءهم في كثير من الاعمال فيجربسون ماشيتهم ويقومون بالعمل في الحقل. فيما تفقات تربيتهم لا تكلف آباءهم الا قليلاً
- ٤ - كلما زاد عدد ابناء الانسان زاد اطعمته للمستقبل وضمن لنفسه الحياة البهينة في شيخوخته لتماون ابناءه على اطاعته. ولعل هذا الاعتقاد مما يجعل من الامور الصعبة أنواع المصريين بفائدة الهجرة. فلهيخ سينعون الشبان من ترك بلدتهم. ولذلك فيحسن العمل على هجرة كل أسرة بأكملها
- ٥ - ويعتبر الكثيرون الأطفال أحسن مباحج الحياة ولذلك فهم يريدون انجاب الأطفال في شبابهم حتى ينسج امامهم المجال لتسع بهم

ولكن من الجنين رأية في الأطفال. اما الاسباب التي تحفز المرأة على انجاب الاطفال فهي:

١ - تريد كل امرأة ان تنهي جارتها بتوتها وخصب طبيعتها ولا سيما الاكثار من عدد الاولاد الذكور

٢ - لتوثيق الروابط التي تربطها بزوجها . والاطفال خير رباط بين الزوجين . والمرأة المصرية التي لا يفتأ شيع الطلاق مائلاً امام عينها تشر بالطائفة كلما زاد عدد الاطفال الذين تمجيم . وقد دنت الاحصاءات عام ١٩٣٥ ان نسبة حالة الطلاق بين الازواج الذين مضى على زواجهم خمسة اعوام كان كإبائي ٧٤٩ر٧٪ من المطلقات لم تحفظ اطفالاً . و ٢٠٣ر٣٪ منهن المحين طفلاً واحداً و ١٤٦ر١٤٪ طفلين و ٤٦ر٤٦٪ ثلاثة و ٩ر٠٪ اكثر من ثلاثة اطفال. اي ان حالات الطلاق كانت نسبتها لعدد الاطفال ٥:٣ : ١:٥ : ٥:١ التي تجب ابناء تشرانها في امان من الطلاق والحاجة . والمولود الذي يأتي بدسنة من الزواج يكون محراً للوالدين امام المجتمع ودليلاً على حب الرجل لزوجته

٣ - تحاول المرأة ان تجعل زوجها يملق بها بمجاديفها الجنسية فتبذل كل جهودها لكي تتقن فنون الدلال . وهي تشر بانها اذا اخضت من حيوية زوجها الجنسية فانها تكون في امان من ان تسلبها اياه امرأة اخرى . ولما كانت وسائل التسلية واللهو تكاد تكون معدومة في القرى فان براعة المرأة من الناحية الجنسية له شأنه

٤ - ومن ناحية اخرى يخشى بعض النساء ان يثأر جالها بكثرة الولادة ولذلك كثيراً ما يلجأن الى الاجهاض

اما وجهة نظر الرجل فتلخص فيما يأتي

١ - يحب الرجل الأولاد اكثر من البنات وهو يطلب من زوجته ان تشر في انجاب الاطفال حتى يتوفر العدد الكافي من الاولاد

٢ - يشر الرجل المقدرة الجنسية من اسباب الضخار . وهو كذلك يخشى ان لم يظهر بظهر القوة ان تمه زوجته بمباشرة غير ما من النساء . ولعل هذا هو السبب في التجاهل كير من الفلاحين الى قماطي المقايير التي يظن انها تقوى فيه الحيوية الجنسية . وما تقدم يمكننا ان ندين الحقائق الآتية

(اولاً) يعتبر الاطفال ولا سيما الذكور منهم ذوي فائدة اقتصادية عند الفلاح الذي يعيش حياة اقرب الى الفطرة من ساكن المدينة فاذا اردنا تخفيض النسل وجب علينا ان نعوض على الفلاح ما قد يفقده من الناحية الاقتصادية

(ثانياً) ان الخوف من الطلاق عند النساء يمنهن على الاهتمام بالامور الجنسية اهتماماً

عظيماً فزيد قبيلتين^١ للجنس تبعاً لذلك . ولذلك يجب معالجة مساويء الطلاق . فقد دلت الإحصائيات أن عدد حالات الطلاق بلغت ٢٥٪ من عدد حالات الزواج (ثالثاً) إن أسوأ الأنظم من الجمهور يعيش في جهل تام فننون الحياة . وقدنا يرب كيف يستغل أوقات فراغه ويتمتع بحياة عائلية هنية . ولا شك في أنه إذا رفع مستوى التزوجة أمكنها أن تكتشف لنفسها مباحج الحياة وكفت عن الحياة البهية واصبحت لا تعتبر نفسها مجرد أداة لمنح الرجن وأشاع شهواته

لقد تبنا بما تقدم أن الثروة الكثرية لها قيمة اجتماعية عظيمة . فإذا أردنا تحديد النسل كان لزاماً علينا أن نحاول تغيير آراء الجمهور وعاداته . وهناك وسيلتان لذلك الأولى — مباشرة — بسن قوانين تغيرها العادات المتأصلة بسرعة . والثانية — غير مباشرة — وذلك بتربيع الجمهور وتشجيعه على تحديد النسل بسن الطرق . وأرى أن الوسيلة الأولى هي أقرب إلى النجاح من الثانية . ويجب أن بدأ جهودنا بتوجيه آراء الجمهور وبيان الفرض من المحاب الأطفال وقائدهم للعجم . فيها نجد للطفل قيمة مادية للوالدين في الجماعات الزراعية ترى أهل المدن ينظرون إلى الأطفال كأنهم مالة على الوالدين حتى تخرجهم من المدارس أي حوالي سن الرابعة عشرة . وأهل الطبقات الراقية لا يتجون من الأطفال إلا العدد الذي في قدرتهم تربيتهم تربية حسنة . والمشكلة التي يلزم حلها الآن هي كيفية اقناع الفلاحين بأن الأكار من الأطفال ليس من الأمور المستحسنة دائماً . وهناك عدة وسائل نذكر بعضها فيما يلي :

١- رفع مستوى الاجتماعي في أول خصوة في سبل تحقيق غرضنا هو أن نعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية بسن الوسائل فيؤدي ذلك إلى الأقل من الخصب الجنسي فقد لوحظ منذ أقدم العصور أنه كلما ارتقى الإنسان في سلم التقدم الاجتماعي وتوافرت له أسباب الراحة والزفاهة قلت قبليته للتاسل . وهذه الحقيقة تطبق على عصرنا الحالي أيضاً كما تدل الإحصاءات الدقيقة . في إنجلترا والسويد وفرنسا وألمانيا وأميركا نجد التاسل في تدهور تام

وما يدعو إلى الاسترابة أن الأسباب البيولوجية لقلية التاسل المقترنة بالرقى الاجتماعي لم تصح بعد . فمن للملاحظ أن التاسل ضعيف بين الطبقات المتوحشة والطبقات المتعلمة في الأمم الراقية وقد يكون من أسباب ضعف التاسل بين المتوحشين ما يحبونه من حياة خشنة جافة وكفاح مستمر . وما يعانونه من العادات والحرفات التي تؤثر في خصب الأفراد الجنسي

أما الطبقات المستقرة في الأمم المتعدية فقد يعود ضعف التاسل إليها إلى أسباب نفسية ومؤثرات اجتماعية كمثل العيا ومطالب المدينة وغير ذلك مما يصف الشهوة الجنسية بين الأفراد بينما نجد أن اللذة الجنسية هي أهم وسيلة للترفيه عن المواطنين بين طبقات الفلاحين . وفضلا عن

ذلك قائم من المشاهد ان الوالدين من الطبقات الراقية يجدون في تربية اطفالهم لذة عظيمة تصرفهم عن الرغبة في الاكثار من التاسل . بينما ابناء الفقراء تكثر الامراض بينهم ويكونون معرضين للفناء اكثر من غيرهم ولذلك يرى الوالدين يريدون الاكثار من الاولاد حتى لا تقرض ذريتهم بسهولة . وتوضح هذه النظرية بالارقام الحساية تقول انه اذا عاش طفل حتى سن البلوغ - أي العشرين - فانه يتبع لوالديه سعادة اكثر من أربعة أطفال يعيش كل منهم خمسة اعوام فقط مع ان مجموع سني حياتهم تعادل عشرين عاماً . هذا يعني لا تقاسي الام في الحالة الاولى سوى مرة واحدة الام الولادة

وعلى ضوء الحقائق المتقدمة نجد انه ينرم ترقية المشاعر السامية في الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم وتنظيم اوقات فراغهم وتربية وسائل الترويح والتسلية بينهم . وقد روت احدي الحملات الانكليزية ان العلماء الايطاليين اكتشفوا ان للضوء تأثيراً في الحسب الجنسي . فانور القوي يصف من ميل الناس الى التاسل ولا شك ان اثاره الراف بالضوء الكهربائي سيكون له تأثير في تحديد التاسل بين الفلاحين . ولا سيما اذا وجدوا ما يتلأون به اوقات فراغهم من الملاهي ودور السينما والاندية الرياضية وغير ذلك من وسائل التسلية الصحية . ولا يجب ان ننسى تأثير تعليم المرأة في هذا المجال وقد قاد لي احد الرجال البارزين في مصر منذ عهد قريب «علموا الفتيات المصريات فكفل لكم تحديد النسل»

(تحديد التاسل) والخطوة الثانية لتحقيق برنامجنا هو انشاء مستشفيات لارشاد الجمهور الى وسائل منع الحمل حتى ينسى للإنسان ان ينظم حياته بحيث يأتي بالاطفال حين يشاء وليس كيف يشاء القدر . وكذلك يمكن لتلك المستشفيات علاج النسوة الماتورات . وقد جاء في تقرير وضعتها الدكتورة ماري ستوبس الانكليزية ان ٣٣٪ من النساء اللاتي صالتهن كن يطين علاجاً لغيرهن . وبض النساء يتجهن الى اجراء عملية ابدال المبيض او التلقيح الصناعي طلباً للحمل . واذا كان هناك من يمرض في انسحاق باستعمال وسائل منع الحمل فانا نوجه نظره الى ما برناه في أوروبا وأميركا من اعتراف الناس بمسألة منع الحمل بعد ان عارضوها ٧٥ عاماً . وقد اعترفت بعض محاكم الولايات المتحدة بمجواز منع الحمل . وكثير من عاهيات الدينية والعلمية عدلت عن محاربة ممارسة هذه العادة وقد دلت الاحصاءات على ان عدد مستشفيات منع الحمل في الولايات المتحدة عام ١٩٣٥ بلغت ٢٠٠ مستشفى

(من القوانين) الخطوة الثالثة في برنامجنا هي من القوانين تدريجياً منع تولد غير الصالحين من الاشخاص ورفع سن الزواج وغير ذلك من الأمور الاجتماعية . فان الأشخاص غير الصالحين هم مالة على المجتمع . وقد صرح أحد علماء الاسلام ان تعقيم ذوي العاهات

والأمراض الوراثية لا يتنافى مع التعاليم الإسلامية . وهناك مشروعات اجتماعية يساعد تنفيذها على تحديد التاسل . منها : -

١- تنفيذ قوانين التعليم الإلزامي حتى لا يسمح للوالدين باستخدام أولادهم في أعمالهم خسة أعمار أو أكثر . ويجب ألا نعلم بحاجتنا سوى أول ثلاثة من الأطفال . ثم تفرض ضريبة صغيرة على من يأتي بعد ذلك من الأطفال حتى يكون ذلك بمنزلة إنذار الوالدين لكي لا يندبوا في التواليد .

٢- كذلك يمكن إنشاء مراكز مجانية لرعاية الطفل على شرط أن تدفع كل أسرة يزيد عدد أطفالها على الثلاثة مبلغاً زهيداً

٣- تعديل قانون الفرقة العسكرية بحيث يفي الابن البكر من المدينة . ويؤخذ الابن الثاني فترة قصيرة ولكن يقضى من يأتي بعد ذلك المدة كاملة . وحذا الحالة تمنح الوالدين شيء من المكافأة كتح التياشين إذا كان الولد المجتهد سلباً من الأمراض

أما من ناحية رفع سن الزواج فيجب أولاً أن نبحث عن الفترة التي تكون فيها المرأة خصبة . تمتد هذه الفترة في مصر من سن الثانية عشرة إلى سن العشرين أي ما يقرب من ٣٨ عاماً . وقد اتضح أن المرأة تكون أشد خصوبة في شبابها أي ما بين سن العشرين والخامسة والعشرين . هذا ومن الملاحظ أن الثريزة الجنسية تكون على أشدها في السنين الأولى . وعلى ذلك إذا تزوجت المرأة في سن صغيرة فإن عدد احتمالات الحمل يكون أكبر . وكما تقدمت في المن نقص ذلك . وما يتحقق الذكر في هذا المقام ما قاله أحد المحاضرين في قاعة بورت بلجامعة الاميركية من أن سن الواحدة والعشرين يجب أن تكون أدنى سن للزواج . ولو تحقق ذلك لتقصت نسبة التواليد عشرة في الألف على الأقل . وأحد عيوب تأجيل الزواج التي يجب تلافيها هو زيادة انتشار الباء . ولعله يمكن مقاومة ذلك بحمل الشهادة الصحية من شروط السماح بالزواج . وكثير من الحكومات تطالب العريس والعروس بشهادة تبرهن على خلوهما من الأمراض المعدية . ولعل اتباع مثل هذه النظم يؤثر في سوق الزواج تأثيراً حسناً جداً

(كيف تنفذ البرنامج) كيف يمكننا تنفيذ البرنامج المتقدم ؟ ذكرت قبل الآن أن جميع المسائل يجب أن تسال في آن واحد بقدر الامكان . فمن أي نقطة نبدأ عملاً . وأول ما نزمي إليه هو انقاص عدد السكان من ١٦ مليوناً إلى ١٢ مليوناً . مع المحافظة على هذا العدد في الجيل القادم حتى نحقق ما نزمي إليه من رفع مستوى المعيشة . وكان مما ذكرته فيما تقدم أنه يمكن انقاص عدد السكان حالاً بواسطة المهاجرة . وعلى هذا يمكننا تحريك الآلة السياسية في هذا الاتجاه . وإن هذا العمل وحده يتطلب جهداً كبيراً من رجال السياسة

وبعد ذلك نوجه اهتمامنا إلى الوسائل غير المباشرة لتحفيض السكان . أي مشروعات التعليم والصحة وتوفير وسائل التسلية وغير ذلك مما يخلق في النفوس الطموح نحو حياة راقية . وبمساعدة

على نشر عادة تحديد النسل ، وقد يستغرق تحقيق هذا البرنامج نحو ٣٠ عاماً
 هنا قد نتساءل هل تقبل الجماهير أن تعمل لتحديد النسل . لا شك أن هناك شعوراً قوياً
 ضد ذلك وهو قائم في الغالب على اعتبارات دينية . وقد لا يبدو هذا عجيباً إذا علمنا أن في
 الولايات المتحدة قسمها نحو ١٥ ولاية لا تعترف بشرعية تحديد النسل . والطوائف الكاثوليكية
 أعلنت عداها لتحديد النسل

ولكن لا يوجد في مصر طوائف دينية أخرى تعارض هذه العادة ، وفضلاً عن ذلك فقد
 أصدر المفتي الأكبر منذ عامين فتوى بصرح فيها بممارسة الاجهاض قبل انقضاء الشهر الرابع من الحمل
 وقد نالت هذه الفتوى موافقة تامة من فضيلة شيخ الأزهر وغيره من علماء الدين . وكان
 صوت المعارضين ضعيفاً لا يستند الى المراجع الدينية و اصول الترميمه . وما زال عدد كبير من
 رجال الدين والاطباء من المسلمين يقاومون ممارسة تحديد النسل . ومع ذلك فقد ظهرت في العام
 الماضي جماعة تدعى « جماعة العائلة السعيدة » السواد الاعظم من أعضائها من رجال الطبقة الراقية
 المسلمين . وغرضها انشاء عيادة لتعليم اصول منع الحمل . ومع أن موقف أفراد الجمهور غير معروف
 تماماً غير اننا نعلم أن هناك كثيراً من الوسائل البلدية لمنع الحمل تمارس سرراً وان الاجهاض
 كذلك تلجأ اليه بعض النسوة مع ما في ذلك من الخطر . وليس من المعقول أن تُرداد الحالة
 سواء بمجرد نقل حق الارشاد من أيدي السجاليين الى ايدي الاطباء والمهمل الاجتماعيين .
 غير أن هناك اعتراضات أخرى على تحديد النسل . وهي :

١ - أن منع الحمل قد يؤدي بالجنس الى الاتحار و انقضاء في نهاية الامر . وأن الفساد
 قد ينتشر بين الشبان غير المتزوجين . وجواباً على ذلك أشير الى ما يشاهد في هولندا وفرنسا .
 ففي هولندا مع انتشار وسائل منع الحمل نجد نسبة المواليد فيها بلغت في عام (١٩٣٤) ٢٠٠٢
 في الالف بينما هذه النسبة كانت في فرنسا ١٥٠٢ ومع أن القوانين المدنية والتعاليم الدينية في
 فرنسا تحرم منع الحمل غير أن السواد الاعظم من الناس يمارسون ذلك سرراً مما أدى الى تدهور
 عدد المواليد تدهوراً عظيماً . والفرق بين هولندا وفرنسا أن الهولانديين يمارسون منع الحمل
 على اسس علمية وتحت ارشاد الاطباء بينما التجأ الناس في فرنسا الى ممارسة منع الحمل في
 الخفاء وبوسائل غير علمية فيعرض أفراد المجتمع لاطوار صحية ونفسية واجتماعية . وقد ثبت الآن
 الفائدة من فهم المبادئ الجنسية بمد أن كان الناس فيما مضى يمارسون في تعليمها في المدارس
 ٢ - أن منع الحمل يتعارض مع تحسين النسل . وأن الطبقات الراقية لا يمكن الاعتماد عليها
 للمحافظة على عدد السكان من التدهور . والنواقع أن الأمر على تقيض ذلك . فان أفراد
 الطبقات الراقية ينقص عددهم حقاً لممارستهم طرق تحديد النسل بالرغم من تحريم القانون

السورة الثانية



السورة الاولى

